نتيجة ضغط الجناح الغالب في صفوف الطبقة المسيطرة الذي أراد الابقاء على الاوضاع القائمة بواسطة العنف المسلح . ودعمت المراجع العليا تحرك الكتائب في محاولة منها للمحافظة على امتيازاتها الخاصة . فبعد فشل الجولة الاولى من التحرك الكتائبي ، حاولت السلطة اعتماد صيغة الحكم العسكري معتبرة انهـا ستجمع حولها جناحي الطبقة المسيطرة ، المسيحي والمسلم . غير أن اعتماد هذا الحل جاء متأخرا . ففي أحداث صيدا ـ قبل مجزرة عين الرمانة بشهر واحد ـ كشفت الحركـة الوطنية انحياز هذه المؤسسة ودعمها لحزب الكتائب . فوجد الجناح المسلم من الطبقة الحاكمة نفسه مضطرا الى الوقوف الى جانب الحركة الوطنية لاحبـاط مشروع اقامة حكم عسكري .

ومع فشل هذه المحاولة ، انهارت الامال المعقودة حول حزب الكتائب . فلم يعد امام هذا الاخير سوى وسيلة واحدة للخروج من مأزقه وهي التهويل بتقسيم لبنان ، خاصة بعد أن اتضح ان الاقتتال الطائفي غير قابل للحسم . غير ان طرح هـذا الموضوع خلق تعارضا بين حزب الكتائب والبرجوازية المسيحية التي تعي بوضوح ان هـذا المشروع سيقضي على مصالحها الاقتصادية بشكل نهائي .

وهذا التعارض يحد من قدرة الكتائب على المناورة . فلم يعد لها ورقة تلعبهـا بعد ذلك سوى ورقة الامن . فهي مصرة على الاستمرار في سياسة تأزيم الاوضاع حتى يقتنع أخصامها بضرورة تقديم تنازلات تمكنها من انقاذ ما يمكن انقاذه أمام جمهورها . لأن الجمهور المسيحي الذي كان يؤيد ، بأكثريته ، المشروع الكتائبي في بدايتـه أصبح اليوم بعد حوالي سبعة أشهر من الاقتتال الاهلي يعيد النظر بالتزاماته السابقة . فهذا الجمهور تضرر كثيرا من الاحداث دون ان يحصل على شيء . وسيجد نفسه في حـال توقف القتال مضطرا الى مراجعة حساباته ، على ضوء ما ستقوله الفئـات المعتدلة من البرجوازية المسيحية التي تدعو الـى تطويع النظام السياسي القائم للتطورات المستجدة مع الحفاظ على ركائزه الاساسية ، والى وضع ميثاق اجتماعي جديد لحل القضايا اللبنانية .

فهذه الفئات المعتدلة التي لم تبرز خلال الاحداث اصبحت اليوم مقتنعة بعـد فشل المشروع الكتائبي بضرورة التغيير ، وهذا التغيير يعني ادخال تعديلات أساسية على الشكل السياسي لسيطرة البورجوازية ، دون المساس بالطبيعة الطبقية لهذه السلطة ، وتصفية بقايا العلاقات قبل الرأسمالية مع تصحيح وجهة تطور الاقتصاد اللبناني .

غير أن هـذه الفئات البرجوازية غير الفاشية ليست قادرة على فرض التغيير لأنها لا تملك القوة اللازمة لهذا الفرض . فالقوة الوحيدة القادرة على فرض التغيير كمخرج للأزمة الراهنة هي الحركة الوطنية التي استطاعت أن تحبط المشروع الكتائبي الفاشي ، وان تلف حول برنامجها أوسع الفئات الشعبية .

كما أن الحركة الوطنية تمثل القوة الوحيدة التي يمكن لها تقديم الضمانات الفعلية للأقلية المسيحية . فهي دون سواها تستطيع اعطـاء التغيير ابعـاده الديمقراطية والعلمانية ، لأن الازمة كشفت الـى أي حد يستطيـع حزب فاشي كحزب الكتائب استغلال تخوف المسيحيين لايجـاد قاعدة شعبية تمكنه من التحرك والتصدي لكل محاولات الاصلاح . فالاقليات المسيحية تشكل عمليـا قوة الاحتياط الوحيدة الباقية للنظام القائم ، ولا يمكن تعطيل مفعول هذه القوة الا اذا تم استقطاب جزء منها حول برنامج ديمقراطي علماني يشكل البديل المقبول للنظام الطائفي القائم .